

جهاد الطلب بين الأقدمين والمعاصرين

د. منير هاشم خضير العبيدي

Jihad of Demand Between Seniors and Contemporaries

Prof.Dr. Munir Khudair Al Ubaidi

A search presented by Dr Munir Hashim Al Aubaidi, with address (Jihad of demand between seniors and contemporaries), where the searcher dealt with a comparative study for the Jihad of demand between sayings of seniors clerks and scholars, and modern clerks according to the modern and developments that occur in today's world. The search contained of introduction, two searches and conclusion. he addressed in the first search, the (Jihad) linguistic and legislative, and it consisted four requirements, the first one for the legislative definition of the (jihad) in sayings (sunna) and holly Quran, and the scholars definitions in Islamic doctrines, and he showed in the second search, the Jihad legislation and the point of its legal, in the third search he showed the profit of Jihad (for Allah only), the fourth search he showed the legislative of Jihad demand and defending Jihad, and each of their legal. then the second search there were three requirements he addressed in the first, the legislative of Jihad demand according to the four Islamic doctrines comparing with the saying of (Ibin Taymia) in his agreement and disagreement, then he showed in the second the Jihad demand according to the seniors, then he showed in the third and the last search the preponderant opinion according to the seniors from the obvious sayings, he finished the search with a conclusion showing some of the results and digest profits from the search.

بَيِّنَاتُ الْخَالِصِيَّةِ

المقدمة

إنّ الحمد لله، نحمده و نستعينه و نستهديه (1) ونستغفره و نعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمداً عبده و رسوله .

اللهم إنا نبرأ من الثقة إلا بك، ومن الأمل إلا فيك، ومن التسليم إلا لك، ومن التفويض إلا إليك، ومن التوكل إلا عليك، ومن الرضا إلا عنك، ومن الطلب إلا منك، ومن الذل إلا في طاعتك، ومن الصبر إلا على بابك، ومن الرجاء إلا في يديك الكريمتين، ومن الرهبة إلا بجلالك العظيم ، اللهم تتابع برّك واتصل خيرك ، وعمّت فواضلك وتمّت نوافلك، وبرّ قسمك وصدق وعدك وحقّ على أعدائك وعيدك، اللهم لا تبق لنا حاجةً هي لك رضاءً ولنا فيها صلاح إلا يسرّتها و أعنتنا على قضائها يا رب العالمين ...

أما بعد :

في السنوات العشر الأخيرة تباينت آراء العلماء حول حكم الجهاد ولاسيما بعد ضرب برجي التجارة في أمريكا سنة (2001م) وما تلاه من احتلال أفغانستان والعراق (2)، فمنهم من يقول أن الجهاد أصبح فرضاً على كل مسلم لطرده الكفار من كل أرضٍ إسلاميةٍ فلذا يجب علينا أن نقاتل الكفار بحربٍ مفتوحة وفي كل مكانٍ من المعمورة.

(1) قال الشيخ الألباني -رحمه الله- في مقدمة صحيح الترغيب (1 / 3) قلت : يزيد بعض الخطباء هنا ((ونستهديه)) ولا أصل لها في هذه الخطبة الكريمة المعروفة بخطبة الحاجة في شيء من طرقها التي كنت قد جمعتها عن النبي ﷺ في رسالة.

(2) في 2001/9/11م - تمّ ضرب برجي التجارة العالمي في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية بطائرتين مدنيّتين تمّ اختطافهما، وقد قتل في الحادث أكثر من ثلاثة آلاف أمريكي مع انهيار تام للبرجين مع خسائر مادية بمليارات الدولارات.

ومنهم من يقول نقاتل الكفار المعتدين لإجلآئهم من أرض الاسلام ولا نقاتلهم خارجها، هذا من جانب ومن جانب آخر : هل يجوز للدولة المسلمة أن تعتدي على الدولة المجاورة الكافرة في ظل وجود المعاهدات الدولية ومجلس الأمن الدولي وقراراته التي توجب على الدول جميعاً عدم الاعتداء على بقية الدول. ونظراً لهذا التباين في هذا الموضوع الخطير أحببت أن أبحث هذه المسألة للمقارنة بين آرائهم تحت عنوان :

" جهاد الطلب بين الأقدمين والمعاصرين "

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدمةٍ ومبحثين وخاتمة، وقد تناولت في المبحث الأول : الجهاد لغةً و شرعاً، وقد توسعت في المفهوم الشرعي للجهاد في الكتاب والسنة وتعريفات السادة الفقهاء في المذاهب الإسلامية المتبوعة وجعلته المطلب الأول ، ثم وضحت حكم الجهاد والهدف من مشروعيته في مطلبٍ ثانٍ وفضل الجهاد في سبيل الله في مطلبٍ ثالث، وختمت المبحث بمطلبٍ رابعٍ بيّنت فيه الفرق بين جهاد الطلب و جهاد الدفع وحكم كلٍ منهما.

وأما المبحث الثاني فقسمته على ثلاثة مطالب، تناولت في المطلب الأول : حكم جهاد الطلب عند أئمة المذاهب الأربعة وقارنته بقول شيخ الاسلام ابن تيمية بقبوله أو إنكاره، ثم وضحت في المطلب الثاني : حكم جهاد الطلب عند المعاصرين، وأفردت مطلباً ثالثاً للرأي الراجح الذي اخترته. ثم ختمت البحث بخاتمةٍ ثبتتُ فيها بعض النتائج و الفوائد المستخلصة منها.....

والله أسأل التوفيق والسداد... والحمد لله الذي تتم به الصالحات.

منهم كعبد الله بن أبي بن سلول - رأس المنافقين في المدينة - لم يقتله ﷺ وقال: (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه)⁽¹⁾، ولكن جهاد المنافقين يكون بالوسائل الأخرى، مثل كشف أسرارهم ودواخلهم وأهدافهم الخبيثة، وتحذير المجتمع منهم، كما جاء في القرآن قوله تعالى: **جُنُودًا لِّدَفْنِ هَٰؤُلَاءِ بِحُجَّتِهِمْ**⁽²⁾.

وجه الدلالة في هذه الآية: (الذين جاهدوا فينا) أي جاهدوا في ذات الله أنفسهم وشهواتهم وأهواءهم وجاهدوا العراقل والعوائق، وجاهدوا الشياطين، وجاهدوا العدو من الكفار المحاربيين، فالمقصود الجهاد في معترك الحياة كلها⁽³⁾.

وقد بيّن المصطفى ﷺ أنواع الجهاد بمفهومه الشامل فقال:

(ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنه تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بیده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن؛ وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل)⁽⁴⁾.

والمراد بجهاد القلب في هذا الحديث هو بغضهم وبغض حالهم، وقد سمي النبي ﷺ فعل القلب هذا جهاداً، كما سمي فعل اللسان جهاداً، وكما سمي فعل اليد من باب أولى جهاداً .

(1) الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت (1407هـ - 1987م، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا: 1861 / 4 .

(2) العنكبوت / 69.

(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت: 14 / 21 .

(4) صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1392هـ، الطبعة الثانية: 27 / 2 .

وأيضاً عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: جاء رجل للنبي ﷺ فقال: أجاهد؟ قال: (ألك أبوان؟) قال: نعم، قال: (ففيهما فجاهد) (1)، فسمي النبي ﷺ برّ الوالدين ورعايتهما جهاداً في هذا الموقف، فكلُّ جهادُهُ بحسبِهِ. وذهب كثير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية . فإذا تعين الجهاد فلا، فإن قيل برّ الوالدين فرض عين أيضاً والجهاد عند تعينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد؟

قلت : لأن مصلحته أعم، إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحته عامة مقدمة على غيرها وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن، وفي الحديث دلالة على عظم برّ الوالدين فإنه أفضل من الجهاد وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضنة (2) . وأمثلة هذا من السنة كثيرة يسمي فيها بعض الأعمال الصالحة جهاداً أو يجعلها بمنزلة الجهاد؛ كقوله ﷺ: (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله) (3) وقوله ﷺ: (الحج جهاد والعمرة

(1) متفق عليه : صحيح البخاري : 10 / 403 . صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي : 4 / 1975 .

(2) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار إحياء التراث العربي - بيروت (1379هـ) الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي : 4 / 42 .

(3) صحيح البخاري : 7 / 80 .

تطوع⁽¹⁾ وقوله ﷺ في النساء: (جهادكن الحج)⁽²⁾ وقوله ﷺ: (المجاهد من جاهد نفسه)⁽³⁾ .

واعلم ان الجهاد من حيث هو على أربعة أقسام جهاد بالقلب وهو مجاهدة الشيطان والنفس عن الشهوات المحرمة وجهاد باللسان وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد باليد وهو زجر الأمراء واهل المناكر بالادب والضرب باجتهادهم ومنه إقامة الحدود وجهاد بالسيف ولما ينصرف حيث اطلق الا اليه⁽⁴⁾ .

وقال الشوكاني : " فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها، وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزيئها من الشهوات، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب وأما الفساق فباليد ثم اللسان ثم القلب"⁽⁵⁾ .

قلت: هذا كله يوضح مدى اتساع دائرة الجهاد، وأنها ليست محصورة في القتال، بل هي مرتبطة بمجالات الحياة كلها، وبعضنا ربما نظر إلى الجهاد نظرة ضيقة فحصره في جانب القتال، وهذا قصور في فهم نصوص الكتاب والسنة.

(1) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي : 2 / 995 ؛ المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب (1406هـ- 1986م) الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة : 5 / 113-115 .

(2) صحيح البخاري : 4 / 93 .

(3) الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون : 4 / 165 .

(4) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفرأوي المالكي، دار الفكر بيروت(1415هـ) : 1 / 395

(5) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل (بيروت - 1973م) : 8 / 25 .

ولتوضيح ذلك أقول : اتفقت المذاهب الأربعة أن الجهاد-عندما يطلق في كتب الفقهاء- يقصد به : القتال والعون فيه.. وإليك تعريفات الفقهاء :-
(1) الحنفية:

في فتح القدير: " الجهاد : دعوة الكفار إلى الدين الحق وقتالهم إن لم يقبلوا " (1) .
وقال الكاساني (2) في البدائع : " الجهاد : بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله - عزّ وجلّ - بالنفس والمال واللسان وغير ذلك " (3) .

وعرّفه صاحب الدرّ المختار بأنه : " بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بمال أو رأي أو تكثير سواد أو غير ذلك " (4) .
(2) المالكية:

الجهاد : قتال المسلم كافرًا غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله، أو حضوره له، أو دخوله أرضه له (5) .

(1) شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية : 435/ 5 .

(2) الكاساني : أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ملك العلماء علاء الدين الحنفي مصنف البدائع الكتاب الجليل، توفي سنة ثلاث وثمانين وخمس مائة، طبقات الحنفية : 2 / 244 .
(3) بدائع الصنائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت(1982م) ط: الثانية : 4299/9 .

(4) الدر المختار، دار الفكر، بيروت (1386هـ) الطبعة : الثانية : 4 / 121 .

(5) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر، بيروت (1412هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي : 2/2 . بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت (1415هـ - 1995م) الطبعة: الأولى، تحقيق: ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين : 176/2 .

وقد قال تعالى **جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (1)
 فالطائفة التي قد جعل لها الإمام أَرْزَاقاً على الجهاد في سبيل الله يتعين عليهم الجهاد
 حيث كان ذلك في العقد (2)
 وجنس الجهاد فرض عين إما بالقلب، وإما باللسان، وإما بالمال، وإما باليد.
 فيجب على المسلم أن يجاهد في سبيل الله بنوع من هذه الأنواع حسب الحاجة
 والقدرة. والأمر بالجهاد بالنفس والمال كثير في القرآن والسنة، وقد ثبت أن النبي
 ﷺ قال: **(جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ)** (3).
 الحكمة من مشروعية الجهاد :
 بيّنها- سبحانه وتعالى- فقال: **وَأُوْثِرُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْتُمْ كَارِهُونَ**
 ي (4).

(1) المائة / 1

(2) شرح كتاب زاد المستقنع في اختصار المقنع للشيخ حمد بن عبد الله الحمد - باب الجهاد:
 ص/ 6 .

(3) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد
 محيي الدين عبد الحميد : 3 / 10 . السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن
 النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت (1411هـ - 1991م) ط: الأولى، تحقيق: د. عبد
 الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن: 3 / 6 مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن
 حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر : 3 / 124 .

(4) الأنفال / 39

مِنْ صِيَامِ شَهْرِ وَقِيَامِهِ وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفِتَانَ (1) .

فضل الحراسة في سبيل الله :

قال رسول الله ﷺ : (عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (2) .

فضل الغدوة أو الروحة في سبيل الله :

قال رسول الله ﷺ : (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا) (3) .

فضل من اغبرت قدماه في سبيل الله :

قال رسول الله ﷺ : (مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ) (4) .

دم الشهيد يوم القيامة : قال رسول الله ﷺ : (تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَأُخْرِجَهُ إِلَى جِهَادٍ فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ وَالَّذِي نَفْسٌ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ لَوْنُهُ لَوْنُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكٌ وَالَّذِي نَفْسٌ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدَتْ خِلاَفَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي وَالَّذِي نَفْسٌ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلُ) (5)

ما يجد الشهيد من ألم القتل :

(1) صحيح مسلم : 3 / 1520 .

(2) سنن الترمذي : 4 / 175 .

(3) فتح الباري : 6 / 14 .

(4) صحيح البخاري : 3 / 1035 .

(5) صحيح مسلم : 3 / 1495 .

ويحصل هذا الخير العظيم لمن سأل الله الشهادة بصدق، فعن النبي ﷺ قال: (مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ) (1) .

المطلب الرابع

أنواع الجهاد

الجهاد نوعان - احدهما جهاد الطلب والآخر جهاد الدفع:

أولاً : جهاد الطلب :-

جهاد الطلب والابتداء: أن تطلب الكفار في عقر دارهم ودعوتهم إلى الإسلام وقتالهم إذا لم يقبلوا الخضوع لحكم الإسلام. قال صاحب فتح الباري تحت باب (وجوب النفير) (2) :

النفير - بفتح النون وكسر الفاء - أي الخروج إلى قتال الكفار وأصل النفير مفارقة مكان إلى مكان لأمر حرك ذلك...

وللناس في الجهاد حالان : إحداهما في زمن النبي ﷺ والأخرى بعده، فأما الأولى فأول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية للمدينة إتفاقاً، ثم بعد أن شرع هل كان فرض عين أو كفاية؟ قولان مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي، قال الماوردي: كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم إلى المدينة لنصر الإسلام وقال السهيلي : كان عيناً على الأنصار دون غيرهم ويؤيده مبايعتهم النبي ﷺ ليلة العقبة على أن يؤوا رسول الله وينصروه، فيخرج من قولهما أنه كان عيناً على الطائفتين كفايةً في حق غيرهم، ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم بل هو في حق الأنصار إذا طرقت المدينة طارق، وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداءً، ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما ذكره ابن إسحاق فإنه كالصريح في ذلك وقيل كان عيناً في الغزوة التي يخرج فيها النبي ﷺ دون غيرها.

(1) صحيح مسلم : 3 / 1517 .

(2) فتح الباري : 6 / 37 .

والرابع : أن يكون ذا رأي في السياسة والتدبير يسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة ويدير الحرب في انتهاز الفرصة وأمن الغرة لأنه مندوب لهما فاعتبر فيه موجبهما (1).

واعلم أن المشهور عند الحنابلة والشافعية – أن الإمام الأعظم يجب عليه أن يجند المسلمين للجهاد في كل عام مرة . دليلهم في ذلك : أن الجهاد فرض كفاية . قالوا : فيجب في كل سنة مرة، لأن الجزية تجب في كل سنة مرة، وهي بدل عن القتال فكان القتال واجبا في كل سنة مرة .

- ولا يخفى بعد هذا النظر وعدم الارتباط بين هاتين المسألتين .

فالأظهر : أن الجهاد في سبيل الله يجب بقدر ما تقع به المصلحة للمسلمين ويقدر ما يحصل به للمسلمين من العلو والظهور ولدينه من العلو والظهور ولدينه أيضا من الحجة والبيان فيجب الجهاد بقدر حصول ذلك . ولا شك أن هذا يختلف من زمان إلى زمان . فإذا ابتدأت الأمة الإسلامية حياتها من جديد فلا شك أنها تحتاج إلى جهاد طويل متكرر في السنة مرات حتى تستعيد مجدها و ظهورها في الأرض . بخلاف ما إذا كان لها سلطان ظاهر وقوة ظاهرة في الأرض فإنها قد لا تحتاج إلى الجهاد في السنة بل ربما مضت السنة والسنتان والثلاث من غير أن يحتاجوا إلى قتال و جهاد عام .

فالمقصود من ذلك أن فرض الكفاية يجب بقدر الحاجة و بقدر ما يحصل به المقصود ومن ذلك الجهاد في سبيل الله (2) .

ثانياً : جهاد الدفع :-

جهاد الدفع : قتال العدو وصدّه عن بلاد الإسلام إن دخلها أو همّ بدخولها .

(1) الحاوي الكبير : 138 / 14 .

(2) شرح كتاب زاد المستقنع في اختصار المقنع للشيخ حمد بن عبد الله الحمد - باب

الجهاد: ص / 15 .

الجبان المذموم شرعا وعقلا، وجهاد الطلب الخالص لله يقصده سادات المؤمنين⁽¹⁾. قال شيخ الاسلام : وأما قتال الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين فواجب إجماعا فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الإمكان وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده، والجهاد منه ما هو باليد ومنه ما هو بالقلب والدعوة والحجة واللسان والرأي والتدبير والصناعة فيجب بغاية ما يمكنه ويجب على القعدة لعذر أن يخلفوا الغزاة في أهليهم ومالهم⁽²⁾.

وقال بعض فقهاء الشافعية : اذا دخل الكفار عمران الإسلام، ولو جباله أو خرابه فإن دخلوا بلدة لنا أو صار بينهم وبيننا دون مسافة القصر كان أمرا عظيما فيلزم أهلها الدفع لهم بالممكن أي من أي شيء أطاقوه وفي ذلك تفصيل فإن أمكن تأهب لقتال بأن لم يهجموا بغتة وجب الممكن في دفعهم على كل منهم حتى على من لا جهاد عليه من فقير وولد ومدين وعبد وامرأة فيها قوة بلا إذن من الولي ويغفر ذلك لمثل هذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لإهماله، ومن هو دون مسافة القصر من البلدة وإن لم يكن من أهل الجهاد كأهلها فيجب عليه المجيء إليهم وإن كان فيهم كفاية مساعدة لهم لأنه في حكمهم ومن هم على المسافة المذكورة فما فوقها يلزمهم حيث وجدوا سلاحا ومركوبا⁽³⁾.

(1) الفروسية : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الأندلس، السعودية - حائل (1414هـ - 1993م) الطبعة: الأولى، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان :

1 / 188 - 189 .

(2) الفتاوى الكبرى : 4 / 608 .

(3) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن

شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة، بيروت (1404هـ -

1984م): 8 / 59 .

وفي نهاية هذا المطلب ننقل جدولاً نوضح فيه أهم الفروق بين جهاد الطلب وجهاد الدفع (1) :

تعريفه:

جهاد الطلب : غزو الكفار - غير المعاهدين - في بلادهم لتُحكم بالإسلام، فإما يسلموا وإما يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
جهاد الدفع : قتال العدو وصدّه عن بلاد الإسلام إن دخلها أو همّ بدخولها.
حُكمه

جهاد الطلب : فرض كفاية - على رأي الجمهور - إذا فعله البعض سقط عن الباقيين، وقال بعضهم أنه فرض عين
جهاد الدفع : فرض عين بإتفاق العلماء، حتى يخرج العدو من بلاد المسلمين أو يُصدَّ عنها.
وقته

جهاد الطلب : يستحب مرة أو أكثر كل عام
جهاد الدفع : إذا دخل العدو بلاد الإسلام أو همّ بالدخول.
حكم فاعله

جهاد الطلب : يثاب عليه ويؤجر أجراً عظيماً إن أخلص النية واتبع هدي رسول رب البرية ﷺ

جهاد الدفع : يثاب عليه ويؤجر أجراً عظيماً إن أخلص النية واتبع هدي رسول رب البرية ﷺ .
حكم تاركه

(1) مقالة للشيخ حسين بن محمود - الموقع الإلكتروني: مالكولم أكس .

جهاد الطلب : لا يعاقب على تركه إذا حصلت الكفاية بغيره، إلا أن من لم يغزو أو يحدث نفسه بالغزو يموت على شعبة من النفاق. ومن حضر الصف فلا يجوز له التولي إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة
جهاد الدفع : يأثم على تركه أشد الإثم لكونه ترك بلاد ونساء وذراري المسلمين غنيمة للكفار.

حكم البعيد عن ساحة القتال (أبعد من مسافة قصر)

جهاد الطلب : الجهاد في حقه فرض كفاية يُؤجر عليه أو يُستحب له إتيانه. فإذا احتاج المسلمون له وهو يستطيع الوصول إليهم صار في حقه فرض عين.
جهاد الدفع : إذا لم تكن بالحاضرين كفاية صار الجهاد في حق البعيد فرض عين الأقرب فالأقرب حتى يعم الفرض الأرض كلها إلى أن يخرج الكفار من بلاد الإسلام أو يُصدّوا عنها.

الدعوة للإسلام

جهاد الطلب: يُدعى العدو إلى الإسلام إذا لم يبلغه من قبل، وإن بلغته الدعوة فيستحب (ولا تجب) دعوته، ويُخَيَّر بين الإسلام أو الجزية أو القتال ويمهل ثلاثة أيام.

جهاد الدفع : لا يُدعى العدو، بل يُقاتل بدون دعوة لأنه معتدي .

هل يُعتبر التكافؤ ؟

جهاد الطلب : يُعتبر، فإن كان العدو أكثر من الضعف جاز الفرار

جهاد الدفع : لا يُعتبر، لأنه لو فرّ الرجال خُص العدو إلى نساء وذراري المسلمين، فيجب قتالهم على كل حال.

هل يجوز الإنحياز ؟

جهاد الطلب : يجوز إلى فئة، أو مكيدة حسب المصلحة

جهاد الدفع : يجوز على نطاق ضيق، ولا يجوز إن كان العدو يخلص لذراري ونساء المسلمين.

هل يجوز الفرار ؟

جهاد الطلب : يجوز إن كان العدو أكثر من الضعف، ولا يجوز بغير عذر شرعي،
والفرار من السبع الموبقات.

جهاد الدفع : لا يجوز، بل يجب القتال حتى تسلم بلاد الإسلام ويُصدّ العدو عن
نساء وذراري المسلمين.

شروطه

جهاد الطلب : الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورية، والسلامة من
الضرر، ووجود النفقة

جهاد الدفع : قال ابن تيمية : فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب
بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان.

جهاد المرأة

جهاد الطلب : قيل محرّم، وقيل جائز بشروط : كأن لا تكون شابة، وأن لا يُخاف
عليها من الأسر وغيرها من الشروط .ولا شك أنه ليس بواجب.

جهاد الدفع : جائز مع وجود محرّم فيما كان أبعد من مسافة القصر، وقد يكون
واجبا إن احتيج إليها ولم يكن في الرجال كفاية، ولا تحتاج لإن زوجها إذا كان
واجبا عليها فيما دون مسافة القصر إن كانت قادرة على القتال.

إذن الوالدين

جهاد الطلب : واجب، إلا أن يكونا غير مسلمين، وفيه تفصيل

جهاد الدفع : غير معتبر، ما لم يخف هلاك أحدهما أو كلاهما إذن ولي الأمر

جهاد الطلب : مستحب، ويكره الغزو بدون إذنه، ولا يحرم

جهاد الدفع : غير معتبر، وقد يُعد نفاقاً. انظر الآيات 44 و45 من سورة التوبة

إذن الدائن

جهاد الطلب : واجب، على خلاف وتفصيل فيه

جهاد الدفع : غير معتبر

إذن عالم أو شيخ

جهاد الطلب : غير معتبر

جهاد الدفع : غير معتبر

إذن الزوج

جهاد الطلب : شرط

جهاد الدفع : لا يُشترط فيما دون مسافة القصر

إذن الزوجة

جهاد الطلب : غير معتبر

جهاد الدفع : غير معتبر

المبحث الثاني : آراء الفقهاء في جهاد الطلب

بما أن البحث للمقارنة بين آراء الفقهاء الأقدمين والمحدثين مع بيان أدلة كل فريق للخروج برأي راجح منهما، كان المبحث الثاني مقسماً على النحو التالي :-

المطلب الأول : آراء الفقهاء الأقدمين في جهاد الطلب

المطلب الثاني : آراء الفقهاء المعاصرين في جهاد الطلب

المطلب الثالث : القول الراجح في الموضوع

المطلب الأول

آراء الفقهاء الأقدمين في جهاد الطلب

قال ابن شهاب⁽¹⁾ : كتب الله الجهاد على الناس غزواً أو قعوداً، فمن قعد فهو عدة إن استعين به أعان وإن استنفر نفر وإن استغني عنه قعد، وهذا مثل قول من يراه فرضاً على الكفاية وجائز أن يكون قول ابن عمر وعطاء وعمرو بن دينار في أن

(1) ابن شهاب : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، حدثنا محمد بن أبي عمر قال

قال سفيان رأيت الزهري أحمر الرأس واللحية وفي حمرتها انكفاء قليل، قال سفيان

وسمعت الزهري إذا حدث الرجل قال : وحدثني فلان وكان من أوعية العلم، المعرفة

والتاريخ : 1 / 346 .

يبعد من الميت أن يقوم بذلك وإن كان الذي يبعد من الميت يعلم أن أهل محلته يضيعون حقوقه أو يعجزون عنه كان عليه أن يقوم بحقوقه كذا هنا (1).

ومن فروض الكفاية /الجهاد حيث الكفار مستقرون في بلدانهم ويسقط بشيئين:

- أحدهما أن يحصن الإمام الثغور بجماعة يكافئون من بإزائهم من الكفار .
- الثاني أن يدخل الإمام دار الكفار غازيا بنفسه أو بجيش يؤمر عليهم من يصلح لذلك وأقله مرة واحدة في كل سنة فإن زاد فهو أفضل ولا يجوز إخلاء سنة عن جهاد إلا لضرورة بأن يكون في المسلمين ضعف وفي العدو كثرة ويخاف من ابتدائهم الاستئصال لعذر بأن يعز الزاد وعلف الدواب في الطريق فيؤخر إلى زوال ذلك أو ينتظر لحاق مدد أو يتوقع إسلام قوم فيستميلهم بترك القتال(2).

وقال المزني-رحمه الله- من الشافعية : " وأقل ما على الإمام أن لا يأتي عام إلا وله فيه غزو بنفسه أو بسراياه على حسن النظر للمسلمين حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام إلا من عذر"(3)

ومن واجب الجهاد فرض أيضاً على الإمام إغراء طائفة إلى العدو وكل سنة مرة يخرج معهم بنفسه أو يخرج من يثق به ليدعوهم إلى الإسلام ويرغبهم ويكف أذاهم ويطهردين الله عليهم ويقاتلهم حتى يدخلوا في الإسلام أو يعطوا الجزية فإن أعطوها قبلها

(1) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت (1421هـ - 2000م) : 4 / 124 ؛ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (1419 هـ - 1999م) الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود : 14 / 137 - 138 .

(2) الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت(1403هـ) الطبعة: الأولى: 1 / 413 .

(3) مختصر المزني لكتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار المعرفة، بيروت(1393هـ) الطبعة: الثانية: 1 / 270 .

منهم، وان أبوا قاتلهم وفرض على الناس بأموالهم وأنفسهم الخروج المذكور حتى يعلم ان في الخارجين من فيه كفاية بالعدو وقيام به فإذا كان ذلك سقط الفرض عن الباقيين وكان الفضل للقائمين على القاعدين أجرا عظيما وليس عليهم ان ينفروا كافة وأما النافلة من الجهاد فأخراج طائفة بعد طائفة وبعث سرايا في أوقات العزة وعند إمكان الفرصة والأرصاء لهم (1) .

يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ عَلَى عُمُومِ النَّاسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ إِخْرَاجُ طَائِفَةٍ لِقِتَالِ الْكُفَّارِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَتَوَجَّهُونَ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي كَثُرَ الْعَدُوُّ فِيهَا دُونَ غَيْرِهَا وَإِنْ تَسَاوَتِ الْجِهَاتُ خَوْفًا فَالِنَظَرُ لِلْإِمَامِ فِي الْخُرُوجِ فِي أَيِّ جِهَةٍ (2).

وبذلك نرى أن جمهور الفقهاء على أن الدولة المسلمة تغيّر على دول الكفر المجاورة في العام مرة على أقل تقدير مع شحن الثغور بالمقاتلين كما مرّ لإرهاب العدو والحفاظ على هيبة الدولة الإسلامية.

ورغم ما ذكرناه من فرضية جهاد الطلب لنشر الإسلام وبسط سلطانه - وهو مذهب جماهير أهل العلم وعليه المذاهب الأربعة - فإنّ هناك من أهل العلم من قال باستحباب جهاد الطلب ولم يوجبه ومن هؤلاء : سفيان الثوري وعطاء وعمرو بن

(1) الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب

العلمية - بيروت (1407هـ)، الطبعة: الأولى : 1 / 205 .

(2) الفواكه الدواني : 1 / 395 .

دينار وابن شبرمة (1) وعبد الله بن الحسن (2) وسحنون (3) وابن عبد البر (4)، ونقل
عن ابن القيم (5).

ابن تيمية (6) وجهاد الطلب :

هناك رسالة بعنوان " قاعدة في قتال الكفار " أختلف في نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية
- رحمه الله تعالى - :

لقد فهم منها بعض العلماء أن ملخص رأي ابن تيمية هو: أن قتال الكفار وجهادهم ليس
لأجل الكفر ذاته، وإنما هو الدفاع عن الدين، بمعنى أن الإسلام في أصله دفاعي وليس

(1) أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي -

بيروت (1405هـ) تحقيق: محمد الصادق قماوي : 311/4 .

(2) بداية ابن رشد : 305/1 .

(3) القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزى الكلبى الغرناطي : 163 .

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، دار الفكر - بيروت، تحقيق:

محمد عيش : 173/2 .

(5) الفروسية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الأندلس - السعودية - حائل

(1414هـ - 1993م) الطبعة: الأولى، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان :

. 189 / 1

(6) ابن تيمية : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، الشيخ

الإمام العالم العلامة المفسر الفقيه المجتهد الحافظ المحدث شيخ الإسلام نادرة العصر ذو

التصانيف والذكاء والحافظة المفرطة تقي الدين أبو العباس ابن العالم المفتي شهاب الدين

ابن الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات مؤلف الأحكام، وتيمية لقب جده الأعلى،

ولد بحران عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وتحول به أبوه إلى دمشق سنة سبع

وستين وتوفي (728هـ) سنة ثمان وعشرين وسبع مائة ونظر في الرجال والعلل وصار

من أئمة النقد ومن علماء الأثر مع التدين والتأله والذكر والسيانة والنزاهة عن حطام هذه

الدار والكرم الزائد ثم إنه أقبل على الفقه ودقائقه وغاص على مباحثه ونظر في أدلته

وقواعده وحججه والاجماع والاختلاف حتى كان يقضى منه العجب . الوافي بالوفيات :

. 11 / 7

أي أن القتل وإن كان فيه شرٌّ وفساد ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه ؛ ولهذا قال الفقهاء : إن الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة يعاقب بما لا يعاقب به الساكت . وجاء في الحديث : (أن الخطيئة إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها ؛ ولكن إذا ظهرت فلم تنكر ضرت العامة) " (2)

"ولهذا أوجبت الشريعة قتل الكفار، ولم توجب قتل المقدور عليهم منهم، بل إذا أُسر الرجل منهم في القتال، أو غير القتال؛ مثل أن تلقيه السفينة إلينا، أو يضل الطريق، أو يؤخذ بحيلة؛ فإنه يفعل فيه الإمام الأصلاح؛ من قتله أو استعباده، أو المنّ عليه، أو مفادته بمالٍ أو نفس، عند أكثر الفقهاء، كما دلّ عليه الكتاب والسنة"⁽³⁾. فأبو حنيفة رأى أن الكفر مطلقاً إنما يقاتل صاحبه لمحاربتة، فمن لا حراب فيه لا يقاتل ولهذا يأخذ الجزية من غير أهل الكتاب العرب وإن كانوا وثنيين⁽⁴⁾، وقد وافقه على ذلك مالك⁽⁵⁾ وأحمد في احد قوليه⁽⁶⁾ ومع هذا يجوز القتل تعزيراً وسياسة في مواضع⁽⁷⁾.

وأما الشافعي فعنده نفس الكفر هو المبيح للدم الا أن النساء والصبيان تركوا لكونهم مالا للمسلمين، فيقتل المرتد لوجود الكفر وامتناع سببها عنده من الكفر بلا منفعة⁽⁸⁾.

(1) البقرة / ٢١٧ .

(2) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : 28 / 354 .

(3) المصدر السابق نفسه .

(4) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت،

ط: الثانية : 8 / 337.

(5) الكافي لابن عبد البر : 1 / 207 .

(6) المعني : 9 / 172 .

(7) حاشية ابن عابدين : 4 / 215 .

(8) الأم : 1 / 258 .

وأما أحمد فالمبيح عنده انواع أما الكافر الأصلي فالمبيح عنده هو وجود الضرر منه أو عدم النفع فيه أما الأول فالمحاربة بيدٍ أو لسانٍ فلا يقتل من لا محاربة فيه بحالٍ من النساء والصبيان والرهبان والعميان والزمنى ونحوهم كما هو مذهب الجمهور وأما المرتد فالمبيح عنده هو الكفر بعد الايمان وهو نوع خاص من الكفر فانه لو لم يقتل ذلك لكان الداخل في الدين يخرج منه فقتله حفظ لأهل الدين وللدِين (1).

ففي هذا النص المهم ما يجلي حقيقة تلك الرسالة، ويبين أنها أنشئت للرد على هذا القول الفقهي الضعيف الذي يرى قتل الكفار لمجرد كفرهم دون استثناء إلا للنساء والصبيان فقط، وهو ما رده شيخ الإسلام وبيّن مخالفته للكتاب والسنة سواء في تلك الرسالة أو في مواضع أخرى من الفتاوى.

ويبين هذا النص أيضاً أن شيخ الإسلام مع رده على ذلك القول الضعيف فإنه لا ينكر - كما يزعم البعض - شرعية جهاد "الطلب" ! وحاشاه من ذلك، وهو أمر مقرر بالنصوص ومجمع عليه بين العلماء، ولهذا قال - كما سبق - " فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين " وهذا الجهاد إنما يكون " لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله ".

ومن المواضع التي ردّ فيها الشيخ - رحمه الله - على هذا القول الفقهي الضعيف بما يوافق الرسالة المنسوبة إليه ما جاء في الفتاوى عندما سئل عن الرهبان فأجاب بقوله: " .. إنما نهى عن قتل هؤلاء؛ لأنهم قوم منقطعون عن الناس، محبسون في الصوامع، يسمى أحدهم حبيساً، لا يعاونون أهل دينهم على أمرٍ فيه ضررٌ على المسلمين أصلاً، ولا يخالطونهم في دنياهم، ولكن يكتفي أحدهم بقدر ما يتبلغ به. فتنازع العلماء في قتلهم؛ كتنازعهم في قتل من لا يضرُّ المسلمين لا بيده ولا لسانه؛ كالأعمى والزمن، والشيخ الكبير ونحوه؛ كالنساء والصبيان.

فالجمهور يقولون: لا يُقتل إلا من كان من معاونين لهم على القتال في الجملة، وإلا كان كالنساء والصبيان، ومنهم من يقول: بل مجرد الكفر هو المبيح للقتل، وإنما استثنى النساء والصبيان؛ لأنهم أموال .." (1) .

ويقول الأستاذ عبد الملك البراك رداً على أحدهم ممن يتبنى الجهاد "الدفاعي" :
"إن الاختلاف الذي قد حصل بين الجمهور من جهة، والشافعي والظاهرية من جهة أخرى لم يكن أبداً في أصل تشريع الجهاد وحكمته وسببه أو علته.. وإنما كان الاختلاف في العلة الموجبة لاستباحة دماء الأعداء؛ فالجمهور على أنه لا يقتل إلا من كان قادراً على القتال، وأما من لم يكن كذلك كالنساء والأطفال والشيوخ وأصحاب الصوامع ونحوهم فلا يُقتلون؛ إلا في حالة واحدة وهي ثبوت حراية هذه الأصناف، وحرايتهم تتخذ أشكالاً عدة؛ كالمساهمة الفعلية في القتال ضد المسلمين، والرأي والمشورة وإعداد الخطة لحرب الإسلام وأهله.. ونحوها.

أما الشافعي وابن حزم الظاهري - رحمة الله عليهما - فقد خالفوا الجمهور في هذه المسألة؛ فأجازوا قتل كل من عدا النساء والصبيان من أهل الحرب، ولو لم يشتركوا في القتال؛ سواء كانوا رجالاً بالغين أو شيوخاً مسنين.. ولهذا فإن كتب الفقه الأمهات لما تعرضت لهذا الاختلاف لا تذكر إطلاقاً أن الأمة قد اختلفت فيما بينها في الجهاد: هل يقيم أو لا يقيم، أو أن هناك شروطاً لا بد منها حتى يؤدي المسلمون فريضة الجهاد!! بل إن هذه الكتب في مبحث الجهاد تذكر اتفاق الأمة على هذه الفريضة وفضلها المتقدم.. وأنها فريضة دائمة قائمة إلى قيام الساعة.. ثم عندما يأتي الحديث عن أصناف الكفار الذين يُقتلون يقرر العلماء وجود أصناف قد نصّ الشرع على عدم قتلهم.. وأن هذه مسألة مختلف فيها.. كما مرّ آنفاً.. وهذا الاختلاف إنما كان تبعاً لاختلاف العلماء في العلة الموجبة لاستباحة دماء هؤلاء الأعداء..". (2) .

(1) مجموع الفتاوى : 28 / 659-661 .

(2) ردود على أباطيل وشبهات حول الجهاد، لعبد الملك البراك، ص : 35.

لأنهم لا يقاتلون، وقد ورد هذا المعنى عند البخاري ومسلم وأبي داود وابن ماجه وغيرهم.

وقد ذكر أبو داود وابن ماجه منع قتل العسيف وصحح الألباني الروايتين (1). والعسيف هو الأجير المستخدم في أمور لا تتصل بالقتال كالفلاحين والعمال في المصانع، وعمال النظافة في الطرقات والأطباء والممرضين وموظفي المستشفيات. وورد في سنن أبي داود منع قتل الشيخ الفاني، كما ورد فيها الأمر بقتل شيوخ المشركين، وجمع الشوكاني بين الروايتين بأن الشيخ المنهي عن قتله هو الفاني الذي لم يبق فيه نفع للكفار، والشيخ المأمور بقتله هو من بقي فيه نفع للكفار ولو بالرأي كدريد بن الصمة الذي كان صاحب رأي في الحرب فقتل وقد نيّف عن المائة . ولأن علة القتل هي المحاربة وليست الكفر فقد أوصى أبو بكر جيشه أن لا يتعرّضوا لمن حبسوا أنفسهم في الصوامع وأن لا يقتلوا امرأة ولا صبيّاً ولا كبيراً هراماً . ومع أن الإمام الشافعي يجيز قتل غير النساء والأطفال ولو لم يشتركوا في القتال، إلا أنه لا يرى قتل الرهبان اتباعاً لأبي بكر . وقد ورد في مصنّف ابن أبي شيبة :

(1) سنن أبي داود : 3 / 53 ؛ سنن ابن ماجه : 2 / 948 .

حدثنا عبد الرحيم عن اشعث عن الزبير عن جابر بن عبد الله قال : (كانوا لا يقتلون تجار المشركين)⁽¹⁾ .

ثالثاً : القياس

وقد قاس الفقهاء - الذين يرون أن علة القتال هي الحرابة وليس الكفر - على هذه النصوص كل من كان غير قادر على القتال كالمقعذ والأعمى ويابس الشق - أي المشلول - والأعمى ومقطوع الرجل واليد من خلاف ومقطوع اليمنى والمعتوه والراهب في صومعته والسائح الذي لا يخالط الناس والرهبان في الكنائس والأديرة . ويرى المالكية منع قتل سبعة هم : المرأة والصبي والمعتوه والشيخ الفاني والزمن - أي المصاب بمرض مزمن - والأعمى والراهب المنعزل بالدير أو الصومعة⁽²⁾، وعند الحنابلة لا يجوز قتل الصبي ولا المرأة ولا الشيخ الفاني ولا زمن ولا أعمى ولا راهب⁽³⁾ .

ولو كان القتل لمجرد الكفر جائزاً، لكان هذا مناقضاً لعدم الإكراه على الدين. وهذه مسألة لا خلاف عليها بين جميع العلماء، والنصوص القاطعة الصريحة في القرآن الكريم تؤكدُها. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْإِيمَانِ﴾⁽⁴⁾ وقال لنبِيِّه : ﴿قَدْ جَاءَ جَدُّكَ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكَ﴾⁽⁵⁾، ﴿تَدْعُوا إِلَى الْإِيمَانِ﴾⁽⁶⁾ ﴿تَدْعُوا إِلَى الْإِيمَانِ﴾⁽⁷⁾

(1) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي،

مكتبة الرشد - الرياض (1409هـ) ط: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت : 6 / 484

، رقم الحديث: 33130 .

(2) منح الجليل شرح على مختصر خليل، محمد عيش، دار الفكر، بيروت(1409هـ) -

1989م): 3 / 146.

(3) المغني : 9 / 250 .

(4) البقرة : 256 .

(5) يونس : 99 .

(6) الكهف : 29

(7) الكافرون: ٦

كما أن الثابت في سنة النبي ﷺ أنه أسر الكثير من المشركين ولكنه لم يكره أحداً على الإسلام. وقد قتل بعضهم لأسباب أخرى غير الكفر، وفدى بعضهم، وأطلق سراح البعض. ولو كان القتل واجباً لمجرد الكفر، لم يكن يجوز تركهم. والله تعالى عندما نكر حكم الأسرى قال: {فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً..} محمد : 4 . وهذه من أواخر ما نزل من القرآن، ولم يأمر فيها بقتل الأسرى، بل لم يجعل هذا الأمر أحد الاحتمالات الأساسية، مما يعني استبعاده إلا إذا وجد ظرف خاص يبرره، ولذلك اتفق جمهور الفقهاء على تخيير الإمام عند تحديد مصير الأسرى بين المنّ أو الفداء أو القتل حسب مصلحة المسلمين، مستندين في ذلك إلى أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بقتل بعض الأسرى لأسباب خاصة تتعلق بهم وليس لمجرد الكفر، وإلا لأمر بقتل الجميع ولم يكن للتخيير معنى. (1) .

يقول فضيلة الشيخ حامد العلي: الأصل في دماء الكفار: العصمة. الصحيح أن علة قتل الكافر كونه يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله تعالى، وليس كفره فحسب، وهذا يقتضي أمرين : أحدهما : أن نكون نحن في حال إعلان الجهاد لإظهار الدين، وهذا لا يشرع إلا إن ترجحت مصلحة الجهاد، بأن يغلب على الظن تحقيقه لهذا الهدف، أعني ظهور دين الله وإعلاء كلمة الله .

أما إن كان يغلب على الظن أن القتال يأتي بعكس المقصود، كما نهى الله تعالى عن القتال في أول ظهور الإسلام في مكة، فيكون حينئذ الإعداد هو فرض المرحلة . ولا يجوز جعل إعلان الجهاد، منوطاً بكل شخص، بل يرجع فيه إلى طائفتين، أهل العلم بالشرع وأهل المعرفة بالحرب ممن لهم في هذين الشأنين قدم راسخة ومعرفة كافية الأمر الثاني : أن الكافر الذي لا شأن له في ممانعتنا في جهادنا لإظهار الدين، لا يقتل.

(1) (مقالة في مجلة المجتمع) عدد / 1470 - الكاتب: الشيخ فيصل مولوي - رحمه الله-

وبهذا يعلم أن من يجيز قتل الكافر على الإطلاق، حتى لو لم يكن الجهاد قائماً، لعدم ترجح مصالحه، وكذا من يجيز قتل الكافر الذي لا شأن له في ممانعة جهاد المسلمين لو كان الجهاد قائماً، قد أخطأ خطأ شنيعاً .

وينبغي أن يعلم أن كثيراً من الكفار، يعارضون القتل والقتال مطلقاً، ويعتقدون أنه لا يحل في حال من الأحوال، ويعارضون حكوماتهم في كل الحروب، وفيهم من اليهود والنصارى وغيرهم من الملل، وهذا كثيراً في هذا العصر، وهم أشبه شيء بالرهبان الذين نهينا عن قتلهم في الجهاد مالم يُعينوا على قتالنا، هذا في حال الجهاد، فكيف مع عدمه؟ (1)

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - :

لما نمت إلى علم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - تبني بعض معاصريه للقول بقصر الجهاد على الدفاع اعتماداً على ما فهمه من هذه الرسالة (رسالة شيخ الإسلام في قتال الكفار) ألقى الشيخ محاضرة نافعة بعنوان "ليس الجهاد للدفاع فقط" (2). يقول الشيخ عبد العزيز : " أما قول من قال بأن القتال للدفاع فقط، فهذا القول ما علمته لأحد من العلماء القدامى، أن الجهاد شرع في الإسلام بعد آية السيف للدفاع فقط، وأن الكفار لا يُبدون بالقتال وإنما يشرع للدفاع فقط.

وقد كتب بعض إخواننا رسالة في الرد على هذا القول وفي الرد على رسالة افتراها بعض الناس على شيخ الإسلام ابن تيمية، زعم فيها أنه يرى أن الجهاد للدفاع فقط . وهذا الكاتب هو فضيلة العلامة : الشيخ سليمان بن حمدان رسالة ذكر فيها أن هذا القول منقول عن بعض أهل الكوفة، وإنما اشتهر بين الكتاب مؤخراً .. وأما العلماء فلم يشتهر بينهم !!! وإنما المعروف بين العلماء أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعدما هاجر أذن له في القتال مطلقاً، ثم فرض عليه الجهاد وأمر بأن يقاتل من قاتل، ويكف

(1) الموقع الإلكتروني الرسمي للشيخ حامد بن عبدالله العلي.

(2) مجموع فتاوى الشيخ ابن باز : (201-171/3)

قالوا : من اعتزلنا وكفّ عنا لم نقاتله . وقد عرفت أن هذا كان في حال ضعف المسلمين أول ما هاجروا إلى المدينة ثم نسخت بآية السيف وانتهى أمرها، أو أنها محمولة على أن هذا كان في حالة ضعف المسلمين فإذا قووا أمروا بالقتال كما هو القول الآخر كما عرفت وهو عدم النسخ .

وبهذا يعلم بطلان هذا القول وأنه لا أساس له ولا وجه له من الصحة، وقد ألف بعض الناس رسالة افتراها على شيخ الإسلام ابن تيمية وزعم أنه لا يرى القتال إلا لمن قاتل فقط، وهذه الرسالة لا شك أنها مفتراة وأنها كذب بلا ريب.

وصنف أيضا أخونا العلامة أبو الأعلى المودودي رحمه الله رسالة في الجهاد وبيّن فيها بطلان هذا القول وأنه قول لا أساس له من الصحة "اهـ كلام الشيخ ابن باز - رحمه الله - (2)

يقول الدكتور العلامة يوسف القرضاوي :

لننظر فيما يسميه الأقدمون (جهاد الطلب) وهو يقوم على التوسع والتوغل في أرض الأعداء، من باب ما يسمونه الآن: حرب الوقاية، فلم نعد في حاجة إليه اليوم، بعد ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق العالم على احترام حدود الدول الإقليمية، والعمل على حلّ مشاكل النزاع فيما بينها بالوسائل السلمية.

وإن قال بعضهم: إن المقصود بهذا الجهاد نشر الإسلام، فإننا نستطيع نشر الإسلام بوسائل غير عسكرية، مثل الإذاعات الموجهة، والقنوات الفضائية، والإنترنت وغيرها. فنحن في حاجة إلى جيوش جرارة من المعلمين والدعاة والإعلاميين المدربين على مخاطبة الأمم بأسنتها المختلفة ليبينوا لهم، وليس عندنا واحد من الألف من المطلوب منا (3) .

(1) النساء / ٩٠ .

(2) مجموع فتاوى الشيخ ابن باز : (201-171/3)

(3) ينظر فقه الجهاد للشيخ الدكتور يوسف القرضاوي : 2 / 1337 - 1338 .

المطلب الثالث

القول الراجح في الموضوع

بعد عرضنا لآراء الأقدمين والمعاصرين يتبين لنا رجحان ما ذهب إليه المعاصرون، وهو ما يناسب واقعنا المعاصر.

إن الفقهاء ينطلقون من واقعهم في نظرتهم إلى النصوص لذا تكون نظرتهم للنص متفاوتة وبالتالي تكون اجتهاداتهم متباينة، وهذا واضح جداً في آراء المتقدمين مقارنة برأي شيخ الإسلام - ابن تيمية - الذي عاش في فترة احتلال المغول للدولة المسلمة وبعد سقوط بغداد على يد التتار سنة 656هـ، أي ما يسميه البعض بفقہ الاستضعاف الذي يختلف عن آراء الفقهاء الأربعة الذين عاشوا أيام قوة الدولة المسلمة وتوسعها في العهد الأموي والعباسي.

وبوجود اتفاقات دولية ومعاهدات بين دول العالم - والمسلمون عند شروطهم - أجدني مائلاً باتجاه رأي الفقهاء المعاصرين الذين يقولون باننا لا نقائل الأ من اعتدى علينا وهذا ما يناسب المسلمين اليوم حتى لو كان رأي الفقهاء الأقدمين غير ذلك. والله أعلم.

ويؤيد ما ذهبنا إليه جواب الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي عندما سئل :

ما هي الأدلة والأسانيد التي بنى عليه موقفه من أن الجهاد للدفاع فقط ؟

فقال - أطال الله عمره ونفعنا به - :

لقد بنيت موقفي على القرآن والسنة، وهذا ما قاله أهل العلم من القديم، فقد قالوا أن الجهاد يكون فرض كفاية ويكون فرض عين.

فرض كفاية شرحها الفقهاء - وأحيلك على بعض المصادر القريبة جداً، التحفة لابن حجر الهيتمي في فقه الشافعية، أو النهاية لشمس الدين الرملي، قالوا أن فرض الكفاية أن تشحن الثغور بالمجاهدين والجنود الإسلامية وأن يمدوا بالسلح، ويعدوا بالتدريب ليخيفوا الأعداء، أي يكفي في فرض الكفاية هذا شحن القوة وإخافة الأعداء.

ليس من الضروري في الجهاد أن نقائل بالفعل، كلا بل قد يكفي أن تحضر القوة ويعرف بذلك الأعداء، هذا موجود في كتب الفقه القديمة وكذلك في قوله تعالى :

بلغة العصر وبروح العصر وبأسلوب العصر وبذلك نكون قد خدمنا ديننا وأرضينا ربنا وأقمنا الحجة على الآخرين (1) . والله تعالى أعلم بالصواب.

الخاتمة

بالنظر لتباين الآراء بشكل كبير بين الإسلاميين اليوم في الموقف الذي ينبغي أن يكون عليه المسلم اليوم وبالأخص بعد ضربة برجي التجارة في الولايات المتحدة 2001م وما تلاها من أحداث متتابعة في احتلال بلدين إسلاميين هما أفغانستان والعراق .

طلعت كثيرا في موضوع جهاد الطلب وهل أنّ علة قتل الكفار هي الكفر بمفرده أم أن السبب الحراية أو الاعتداء؟ فتوكلت على الله وكتبت هذا البحث المختصر تحت عنوان: ((جهاد الطلب بين الأقدمين والمعاصرين)) وخرجت بما يلي:

- جهاد الطلب والابتداء: أن تطلب الكفار في عقر دارهم ودعوتهم إلى الإسلام وقتالهم إذا لم يقبلوا الخضوع لحكم الإسلام، بينما جهاد الدفع: قتال العدو وصدّه عن بلاد الإسلام إن دخلها أو همّ بدخولها .
- جهاد الطلب: فرض كفاية - على رأي الجمهور - إذا فعله البعض سقط عن الباقيين، وقال بعضهم أنه فرض عين، بينما جهاد الدفع: فرض عين بإتفاق العلماء، حتى يخرج العدو من بلاد المسلمين أو يُصدّ عنها .
- رأي أكثر العلماء الأقدمين أن على الدولة المسلمة غزو دول الكفر المجاورة في العام مرة على أقل تقدير مع شحن الثغور بالمقاتلين لإرهاب العدو والحفاظ على هيبة الدولة الإسلامية ؛ بينما يرى كثير من العلماء المعاصرين في (جهاد الطلب) الذي يقوم على التوسع والتوغل في أرض الأعداء، (من باب ما يسمونه الآن: حرب الوقاية)، أننا لم نعد في حاجة إليه اليوم، بعد ميثاق الأمم المتحدة،

(1) الموقع الإلكتروني الرسمي للشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، ينظر فقه الجهاد

واتفاق العالم على احترام حدود الدول الإقليمية، والعمل على حلّ مشاكل النزاع فيما بينها بالوسائل السلمية.

- بعد ذكر أدلة الطرفين رجحت رأي المعاصرين لأن هذا الرأي يناسب عصرنا الحالي والله أعلم .
والله أسأل التوفيق والسداد.

المصادر والمراجع:

- بعد القرآن الكريم اعتمدت على المصادر والمراجع الآتية :
1. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت (1405هـ) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
 2. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت (1403هـ) ط : الأولى .
 3. الباجوري، ابن القاسم، (د.ط - د. ت)
 4. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية
 5. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت 1982م، ط : الثانية.
 6. بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت (1415هـ - 1995م) ط : الأولى، تحقيق: ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين .
 7. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين .
 8. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت (1401هـ)
 9. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت (1421هـ - 2000م)، تحقيق: ابن عثيمين

10. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر
11. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت (1407هـ - 1987م)، ط : الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
12. الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون .
13. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة
14. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت -، (1423هـ - 2002م) ط : الثانية، تحقيق: د. علي حسين البواب.
15. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد، دار : مير محمد كتب خانه - كراتشي .
16. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد عيش
17. حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لذكريا الأنصاري)، سليمان الجمل، دار الفكر، بيروت، ط : بلا، تحقيق: بلا.
18. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر، بيروت (1412هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي .
19. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت (1421هـ - 2000م) .
20. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار الكتب العلمية -

- بيروت - لبنان (1419 هـ - 1999م) ط : الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود .
21. الدر المختار، دار الفكر، بيروت (1386هـ)، ط : الثانية .
22. ردود على أباطيل وشبهات حول الجهاد، لعبد الملك البراك (د.ط - د.ت)
23. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
24. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار إحياء التراث العربي - بيروت (1379هـ)، ط : الرابعة، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي .
25. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي
26. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
27. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة (1414هـ - 1994م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
28. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت
29. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت (1405) ط : الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .
30. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت (1411هـ) ط : الأولى.

31. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت (1411هـ) ط : الأولى .
32. شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية .
33. شرح كتاب زاد المستنقع في اختصار المقنع للشيخ حمد بن عبد الله الحمد
34. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت (1996م)، ط : الثانية .
35. الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار ابن حزم - بيروت (1417هـ)، ط : الأولى، تحقيق: محمد عبد الله الحلواني ، محمد كبير شودري.
36. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مؤسسة الرسالة، بيروت(1414هـ - 1993م)، ط : الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط
37. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .
38. صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1392هـ، الطبعة الثانية .
39. عمدة الفقه، عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي، مكتبة الطرفين، الطائف، تحقيق: عبد الله سفر العبدلي ، محمد دغليبي العتيبي .
40. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب .
41. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر - بيروت .

42. الفروسية : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الأندلس،السعودية - حائل (1414هـ - 1993م) ط : الأولى، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان .
43. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت (1415هـ) .
44. الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت (1407هـ)، ط : الأولى .
45. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مكتبة ابن تيمية، ط : 2، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
46. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر - بيروت، ط : الأولى .
47. المجتبي من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب (1406هـ - 1986م) ط : الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة .
48. مجموع فتاوى الشيخ ابن باز .
49. مختصر المزني لكتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار المعرفة، بيروت الطبعة: الثانية.
50. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر
51. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الرحباني، المكتبة الإسلامي، دمشق (1961م) .
52. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر، بيروت (1405هـ)، ط : الأولى .
53. منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، مكتبة المعارف،الرياض (1405هـ) ط : الثانية، تحقيق: عصام القلعجي .

54. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين، الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة، بيروت .
55. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتهى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل (بيروت - 1973م) .
56. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث - بيروت (1420هـ - 2000م) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى

المحتويات

الموضوع

المقدمة

المبحث الأول : التعريف بالموضوع

المطلب الأول : التعريف بالجهاد

المطلب الثاني : حكم الجهاد و الحكمة من مشروعيته

المطلب الثالث : فضل الجهاد في سبيل الله

المطلب الرابع : أنواع الجهاد

المبحث الثاني : آراء الفقهاء في جهاد الطلب،

المطلب الأول : آراء الفقهاء الأقدمين في جهاد الطلب

المطلب الثاني : آراء الفقهاء المعاصرين في جهاد الطلب

المطلب الثالث : القول الراجح في الموضوع

الخاتمة

المصادر والمراجع